الأمم المتحدة
A/HRC/WG.6/45/SEN/1
الجمعية العامة
Distr.: General
27 October 2023
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والأربعون
22 كانون الثاني/يناير – 2 شباط/فبراير 2024

تقرير وطني مقدَّم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

السنغال

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- في إطار استعدادها الدائم للتعاون مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان ووفاءً بالتزاماتها، أعدَّت السنغال هذا التقرير الوطني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل.

2- وتعرض هذه الوثيقة جهود الحكومة في تنفيذ ما قبلته من توصيات، وتتناول أيضاً التحديات والقيود التي تعترض إعمال بعض الحقوق، فضلاً عن تصورات الحكومة بشأن بعض القضايا، وقد أُعدَّت بصورة تشاركية وشاملة بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الأعضاء في المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إلى جانب الدولة.

3- وتعرض الوثيقة تقييماً للمؤشرات المنبثقة عن خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية، التي اعتمدتها الحكومة بعد إقرارها.

4- وقد تسنَّت صياغة الوثيقة بفضل الدعم التقني والمالي المقدَّم من المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعد جمع المعلومات ذات الصلة في إطار حلقة عمل ضمَّت أعضاء المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

أولاً- تطور الإطار المعياري والمؤسسي

ألف- الإطار المعياري

5- اعتمدت السنغال، منذ استعراضها الدوري الشامل الأخير، الصكوك القانونية التالية:

- القانون الأساسي رقم 2022-16 الصادر في 23 أيار/مايو 2022 المعدِّل للقانون الأساسي رقم 2017-09 المؤرخ 17 كانون الثاني/يناير 2017 المتعلق بالمحكمة العليا الذي يستحدث نظام الاستعجال الإداري؛
- القانون رقم 2018-17 المؤرخ 14 حزيران/يونيه 2018 الذي يجيز التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 188 بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك؛
- القانون رقم 2018-18 المؤرخ 14 حزيران/يونيه 2018 الذي يجيز التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 185 بشأن العمل البحري؛
- القانون رقم 2018-22 المؤرخ 4 تموز/يوليه 2018 القاضي بإدماج قانون المساواة في القانون الانتخابي؛
- القانون رقم 2019-12 المعدِّل والمتمِّم للقانون رقم 2013-10 المؤرخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2013 المتعلق بالمدونة العامة للجماعات المحلية؛
- القانون رقم 2019-04 المؤرخ 24 كانون الثاني/يناير 2019 المتعلق بالمحتوى المحلي في قطاع المحروقات؛
- القانون رقم 2019-03 المؤرخ 1 شباط/فبراير 2019 المتعلق بقانون قطاع النفط؛
- القانون رقم 2020-40 الذي يجيز التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 155 بشأن السلامة والصحة المهنيتين؛

- القانون رقم 41–2020 الذي يجيز التصـــديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 161 بشأن خدمات الصحة المهنية؛
- القانون رقم 2020–08 المؤرخ 8 كانون الثاني/يناير 2020 بشـــأن الوقاية من تأثير المنتجات البلاستيكية على البيئة والحد منه؛
- القانون رقم 2020–05 المؤرخ 10 كانون الثاني/يناير 2020 المعدِّل للقانون رقم 65–60 المؤرخ 21 تموز/يوليه 1965 المتعلق بقانون العقوبات الذي يجرِّم أفعال الاغتصـاب والميل الجنسي إلى الأطفال؛
- القانون 2020–06 المؤرخ 7 شباط/فبراير 2020 المتعلق بقانون الغاز؛
- القانون رقم 2020–28 المؤرخ 7 تموز/يوليه 2020 المعدِّل لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الذي يكرِّس الوسم الإلكتروني بديلاً للاحتجاز؛
- القانون رقم 2021–04 المؤرخ 12 كانون الثاني/يناير 2021 المتعلق بالقانون التوجيهي للتخطيط والتنمية المستدامة للأقاليم؛
- القانون رقم 2021–25 المؤرخ 12 نيسان/أبريل 2021 بشأن الأسعار وحماية المستهلك؛
- القانون رقم 2021–35 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2021 المتعلق بالقانون الانتخابي؛
- القانون رقم 2022–01 المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2022 بشأن وضع اللاجئين وعديمي الجنسية؛
- القانون رقم 2022–09 المؤرخ 19 نيســـان/أبريل 2022 المتعلق بتوزيع الإيرادات المتأتية من استغلال المحروقات وبتأطير إدارتها؛
- القانون رقم 2022–17 المؤرخ 23 أيار/مايو 2022 المتعلق بالمحتوى المحلي في قطاع التعدين؛
- القانون رقم 2022–02 المتمِّم لبعض أحكام قانون العمل، والمتعلق بحماية النساء الحوامل؛
- القانون رقم 2022–03 المنقِّح والمتمِّم لبعض أحكام قانون العمل، والمتعلق بعدم التمييز في العمل؛
- القانون رقم 2023–04 المؤرخ 13 حزيران/يونيه 2023 الذي يلغي القانون رقم 76–03 المؤرخ 25 آذار/مارس 1976 بشأن علاج الجذام وإعادة التأهيل الاجتماعي للمصابين بالجذام المتعافين والمشوَّهي البشرة؛
- القانون رقم 2023–15 المؤرخ 2 آب/أغسطس 2023 بشأن قانون البيئة؛
- المرسوم رقم 2020–2393 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 القاضي بإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة الهجرة غير النظامية؛
- المرسوم رقم 2020–2061 الذي يحدِّد كيفيات تطبيق قانون قطاع النفط الجديد؛
- المرسوم رقم 2021–1469 المؤرَّخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بشأن عمل النساء الحوامل؛
- المرسوم رقم 2023–679 المؤرَّخ 23 آذار/مارس 2023 المتعلق بتنظيم وزارة العدل؛
- الأمر رقم 007383 المؤرخ 27 آذار/مارس 2023 المتعلق بحماية الأطفال والشـابات في المدارس والمنشآت.

6- استشراف المستقبل:

- التصديق على الاتفاقية رقم 189 بشأن العمال المنزليين؛
- التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 97 ورقم 143 بشأن العمال المهاجرين؛
- التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

باء- الإطار المؤسسي

7- السنغال دولة ذات نظام وحدوي تتعايش في إطاره السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتضطلع كل منها بالمهام الموكلة إليها وفقاً للدستور. وهناك هياكل أخرى تسهم في سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان، أهمها:

1- اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان

8- لضمان الامتثال لمبادئ باريس، أطلقت السنغال في عام 2023 مشروع إصلاح القانون المنشئ للّجنة السنغالية لحقوق الإنسان. وأحيلت الوثيقة إلى الأمانة العامة للحكومة، المسؤولة عن متابعتها.

9- وشهدت ميزانية اللجنة زيادة تدريجية من 50 مليون إلى 100 مليون فرنك أفريقي في عام 2021. وخُصِّص للّجنة مقر وظيفي جديد، ونُصِّب أعضاؤها الجدد في أيلول/سبتمبر 2023.

2- المرصد الوطني لأماكن الاحتجاز

10- زادت ميزانية المرصد الوطني لأماكن الاحتجاز زيادة كبيرة من 25 مليون فرنك في عام 2014 إلى 170 مليون فرنك في عام 2023.

11- وتعزَّز عدد موظفي المرصد بإنشاء مراكز تنسيق في 5 أقاليم[1]. كما عُيِّن مساعد قضائي ومساعدة تنفيذية وأخصائي في نُظم المعلومات وسائق، وأنشئت دائرة اتصالات تتألف من موظفيْن خاصَّين.

12- وعزَّزت الدولة استقلالية المرصد الوطني لأماكن الاحتجاز من خلال فصله عن إشراف وزارة العدل بموجب المرسوم رقم 2023-679 المؤرَّخ 23 آذار/مارس 2023 المتعلق بتنظيم وزارة العدل، وتخصيص مقر جديد له.

3- اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

13- وقَّعت الدولة، في عام 2023، المرسوم رقم 2023-920 المتعلق بتحويل الوحدة إلى لجنة. ويتوخَّى هذا الإصلاح تحسين جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين واستغلال تسول الغير. وهو يعزِّز الآلية بسبل منها إنشاء صندوق لمساعدة الضحايا والشهود.

4- المرصد الوطني للمساواة

14- المرصد الوطني للمساواة سلطة إدارية مستقلة مسؤولة عن رصد تنفيذ المساواة بين الجنسين في السنغال.

5- مديرية حقوق الإنسان

15- قسَّم المرسوم المتعلق بتنظيم وزارة العدل مديرية حقوق الإنسان إلى شعبتين، هما شعبة الترقية والإرشاد والتدريب وشعبة متابعة الالتزامات الدولية والعلاقات مع المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان.

6- المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

16- المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني هو الآلية الوطنية لصياغة التقارير ورصد تنفيذ توصيات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

7- المرصد الوطني المعني بالتمييز في العمل

17- أنشأ القانون رقم 2022-03 المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2022، الذي ينقِّح ويتمِّم قانون العمل، المرصد الوطني المعني بالتمييز في العمل لتعزيز وتنسيق السياسات والبرامج الوطنية لمكافحة التمييز في العمل.

8- اللجنة الوطنية للمبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية

18- أنيطت باللجنة الوطنية للمبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية مهمة تنفيذ معيار المبادرة ونشر تقارير سنوية بصورة منهجية. وقد وسَّع المرسوم رقم 2021-1145 المؤرخ 7 أيلول/سبتمبر 2021 تركيبة اللجنة لتشمل كيانات أخرى، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للجماعات الإقليمية.

19- التحديات:

- تعزيز الموارد البشرية والمالية للمرصد الوطني للمساواة؛
- ضمان امتثال اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس.

20- استشراف المستقبل:

- زيادة ميزانية مديرية حقوق الإنسان وتثبيت مكاتبها؛
- اعتماد مشروعي القانونين المتعلقين باللجنة السنغالية لحقوق الإنسان والمرصد الوطني لأماكن الاحتجاز؛
- اعتماد المرسوم المتعلق بتنفيذ القانون المنقِّح لقانون العمل بشأن التمييز في العمل؛
- زيادة ميزانية المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ثانياً- التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

21- أنشأت السنغال، في عام 2018، المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لإعداد التقارير ومتابعة توصيات هيئات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وخُصِّصت للمجلس، الذي أنشئ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بموجب مرسوم[2]، ميزانية خاصة به لممارسة أنشطته. وهو يدرس التشريعات الوطنية ويكفل مواءمتها مع الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويسدي المشورة ويقدِّم مقترحات للحكومة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني. وهو يساعد وزير العدل والوزراء المعنيين بالإدلاء بآرائه بشأن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

22- ويرأس المجلسَ وزير العدل، ويتولى أمانته الدائمة مدير مديرية حقوق الإنسان.

23- ويتألف المجلس من جميع الإدارات الوزارية، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، وممثلو المجتمع المدني، وجهات فاعلة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والجمعية الوطنية، والوكالة الوطنية للإحصاء والديمغرافيا، وغيرها من الهيئات العامة المتخصصة، وجهاز القضاء.

24- وفيما يتعلق بتنفيذ آخر توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وضع المجلس خطة عمل وطنية وأقرَّها تحت إشراف وزير العدل. كما مكَّن السنغال من الانتظام في تقديم تقاريرها.

25- والحكومة مستعدة دائماً للمشاركة في البرامج الدولية للمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

26- التحديات:

- تخصيص الموارد للمجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتدريب أعضائه؛
- التكفل بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والآليات الأخرى على الصعيد الوطني وعلى صعيد الحكومة؛
- تعزيز مشاركة المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في رصد مواءمة النصوص القانونية الوطنية مع الصكوك القانونية الدولية المصدَّق عليها.

27- استشراف المستقبل:

- تحسين نشر توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات هيئات المعاهدات لضمان حسن تنفيذها.

ثالثاً- حقوق فئات محدَّدة

ألف- حقوق المرأة

1- المساواة وتمكين المرأة

المساواة

28- أثمر إدماج أحكام قانون المساواة في القانون الانتخابي النتائج التالية بين عامي 2018 و2023:

- نسبة تمثيل المرأة في البرلمان: 44 في المائة؛
- نسبة تمثيل المرأة في المجلس الأعلى للجماعات الإقليمية: 34,7 في المائة؛
- نسبة التمثيل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: 20 في المائة.

29- وكفل هذا الإدماج أيضا تمثيلاً متساوياً للمرأة في مكاتب الهيئات الوطنية وفي الجمعية العامة للمنظمة المشتركة بين المهنيين، فضلاً عن تمثيل قوي للمرأة في مجالس المكاتب الإقليمية (59,2 في المائة).

30- وفيما يتعلق بالمراقبة القضائية للقانون، أصدرت المحكمة العليا قرارات مهمة خلال الانتخابات المحلية التي جرت في كانون الثاني/يناير 2022. ومن أمثلة هذه القرارات الحكمان رقم 34 و35 الصادران في 11 أيار/مايو 2023 المتعلقان على التوالي بالطعن المقدم من مجلس مدينة مبولوخ الرامي

إلى إلغاء محضر انتخاب أعضاء مكتب المجلس البلدي، والطعن المقدم من عمدة بلدية رانيرو الرامي إلى إلغاء محضر انتخاب نوابه لعدم الامتثال لأحكام القانون رقم 2010.

تمكين المرأة

31- في مجال التمكين، تسهم المفوضية العامة لريادة الأعمال السريعة للنساء والشباب والصندوق السيادي للاستثمارات الاستراتيجية وصندوق ضمان الاستثمارات ذات الأولوية والعديد من الصناديق المحدَّدة الأخرى في تعزيز ريادة النساء للأعمال.

32- وقد وفِّرت هذه البرامج التمويلات التالية:

- الصندوق الوطني لريادة الأعمال النسائية: 320 279 583 فرنكاً أفريقيّاً لفائدة 332 2 امرأة وفتاة؛
- صندوق الائتمان الوطني للمرأة: 000 200 442 فرنك أفريقي لفائدة 824 1 امرأة وفتاة؛
- مشروع تطوير ريادة الأعمال النسائية ودعم تشغيل الشباب: 834 368 410 فرنكاً أفريقيّاً لفائدة 107 من النساء والفتيات؛
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية: 590 365 639 فرنكاً أفريقيّاً استفاد منها ما مجموعه 115 مشروعاً؛
- المنَح الاقتصادية: 220 330 069 1 فرنكاً أفريقيّاً لفائدة 704 10 من الأشخاص الضعفاء.

33- وفضلاً عن ذلك، موَّل مشروع دعم تنمية القدرات النسائية في مجال ريادة الأعمال وتشغيل الشباب، خلال عام 2022، ما مجموعه 39 مشروعاً بمبلغ 834 368 410 فرنكاً أفريقيّاً، استفادت منها 254 19 امرأة في جميع أنحاء البلد وشيَّد 10 بنى تحتية لسلاسل القيمة تتمثل في 3 وحدات لمعالجة الحبوب المحلية، و3 مخازن للأرز، و3 مطاحن أرز، ومركز لتجميع البصل، استُلمت وسُلِّمت إلى مجموعات نسائية مختارة في أقاليم لوغا وماتام وسان لويس.

34- واعتمد البلد أيضاً استراتيجية وطنية لتمكين النساء والفتيات (2021-2025) وبرنامجاً لدعم انبثاق أسر منتجة وإدماج الشباب.

35- وشرعت السنغال في تنفيذ مشروع السجل العقاري وتأمين الأراضي لفائدة النساء، الذي يشمل 136 بلدية في 14 إقليماً في السنغال. ويهدف المشروع إلى معالجة العقبات الرئيسية التي تحول دون حصول المرأة بأمان على الأراضي وعلى السكن.

2- مكافحة العنف الجنساني

36- تشمل التدابير التي اتخذتها السنغال لمكافحة العنف الجنساني ما يلي:

- القانون رقم 2020-05 المؤرخ 10 كانون الثاني/يناير 2020، الذي يجرِّم أفعال الاغتصاب والميل الجنسي إلى الأطفال؛
- خطة العمل الوطنية للقضاء على العنف الجنساني وتعزيز حقوق الإنسان (2015-2021)؛
- الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين (2016-2026)؛
- خطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بتنفيذ القرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن؛

- إنشاء خلايا، في عام 2020، معنية بالنوع الاجتماعي والإنصاف في مختلف الإدارات الوزارية؛
- الأمر رقم 007383 المؤرخ 27 آذار/مارس 2023 المتعلق بحماية الأطفال والشباب في المدارس والمنشآت؛
- تدريب المعلِّمين والموظفين المعنيين بالإشراف وبالجانب التربوي على مفهوم العنف الجنساني؛
- برنامج "مدرسة الأزواج"؛
- التوعية بالقانون الذي يجرِّم أفعال الاغتصاب والميل الجنسي إلى الأطفال، وترجمته إلى أربع عشرة (14) لغة وطنية؛
- بناء مراكز للرعاية الشاملة لضحايا العنف الجنساني في كاولاك وزيغينشور؛
- إنشاء منصة Wallu 116 للاستماع إلى ضحايا حالات العنف والإبلاغ عنها، وتوجيه الضحايا.

37- التحديات:

- تعزيز تعليم الإناث القراءة والكتابة في المناطق الريفية؛
- تعزيز تنفيذ القانون المتعلق بحصول المرأة على الأراضي بأمان؛
- مراعاة البعد الجنساني في المناهج قيد الإعداد.

باء- حقوق الطفل

1- الاتجار والتسول

38- يحاكَم مرتكبو الاتجار في السنغال وتُوقَع بهم عقوبات، كما يتبين من قرارات المحاكم التالية:

(أ) الأحكام رقم 2021/105 و2021/167 و2022/11 الصادرة عن المحكمة المحلية في كيدوغو؛

(ب) الحكم رقم 2021/836 الصادر عن المحكمة المحلية في دكار.

39- وفيما يتعلق بالتسول القسري، أجري 32 تحقيقاً قضائيّاً في عام 2019 وأدين ما لا يقل عن 7 مدرِّسين للقرآن بارتكاب أفعال سوء المعاملة. ومن الأمثلة على ذلك الحُكم على مدرِّسين للقرآن في زيغينشور وسان لويس بالسجن لمدة 3 أشهر وسنتين على التوالي بسبب الاعتداء على الغير بالضرب والتعنيف.

40- وفي عام 2021، حُكم على مدرّس للقرآن بعقوبة مدتها عامان، بما في ذلك 15 يوماً من السجن النافذ، بتهمة الاعتداء بالضرب والتعنيف على قاصر دون سن 15 عاماً.

41- وعلى مستوى مكتب المدعي العام للمحكمة المحلية في تييس، سُجِّلت 4 قضايا تسول قسري وإساءة في حق تلاميذ الكتاتيب وسوء معاملتهم واستغلالهم ما بين عامي 2021 و2023[3].

42- وفي الفترة ما بين عامي 2020 و2022، تكفَّلت مديرية الحماية القضائية والاجتماعية التابعة لوزارة العدل برعاية ما مجموعه 162 3 طفلاً من ضحايا التسول القسري.

43- وعلى الصعيد الاستراتيجي، اتَّخذت السنغال التدابير التالية:

- تفعيل نظام المعلومات الذي أُطلق عليه اسم "SYSTRAITE"، والذي أسهم في تحسين تطبيق القانون المتعلق بالاتجار؛

- إنشاء مؤسسات مكرَّسة لحماية الأطفال (محاكم تعنى بالأطفال، ومراكز الاستقبال الأولي، ومراكز الحماية، ومراكز متعددة الأغراض، وغيرها)؛
- إنشاء لجان محلية لحماية الطفل في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل. وقد مكَّنت هذه اللجان من تدريب 142 من موظفي إنفاذ القانون؛
- إنشاء قاعدة بيانات في وزارة العدل بشأن الأطفال ضحايا سوء المعاملة والإيذاء والاستغلال ممن تكفَّلت برعايتهم مديرية الحماية القضائية والاجتماعية.

44- وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت حكومة السنغال الخط 116، وهو خط هاتفي مجاني للإبلاغ عن الأطفال ضحايا سوء المعاملة أو الاتجار.

45- وتشمل التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة في السنوات الأخيرة لمكافحة الاتجار بالأشخاص ما يلي:

- إنشاء مفتشية المدارس القرآنية، مهمتها بلورة سياسة تحديث المدارس القرآنية وتنفيذها؛
- وضع مشروع دعم تحديث المدارس القرآنية؛
- انضمام السنغال إلى شبكة غرب أفريقيا لحماية الأطفال، التي توفِّر إطاراً لتنسيق التكفل برعاية الأطفال المتنقلين؛
- التعميم الصادر عن وزارة العدل رقم 07451 المؤرَّخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، الذي يحثُّ المدعين العامين على التصدي بحزم للجرائم المنصوص عليها في قانون الاتجار بالأشخاص في مرحلة الملاحقة القضائية؛
- تعزيز الوحدة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي تحوَّلت إلى لجنة، وإنشاء صندوق لمساعدة الضحايا والشهود.

46- وفيما يتعلق بالأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع، نفَّذت الحكومة مشروع الحماية الطارئة للأطفال من جائحة كوفيد-19، "شوارع خالية من الأطفال"، الذي أثمر انتشال 605 6 أطفال من الشوارع بين عامي 2020 و2021.

47- وتبلور هذا المشروع إلى برنامج لانتشال الأطفال من الشوارع وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً للفترة 2021-2023، وأسفر عن انتشال 631 طفلاً من الشوارع.

48- وفي عام 2020، ساعدت دولة السنغال، في إطار مشروع دعم حماية الأطفال المستضعفين، في تحقيق إعادة الإدماج الأسري لما مجموعه 067 5 طفلاً، منهم 175 طفلاً من غامبيا وغينيا بيساو وغينيا كوناكري.

49- وفضلاً عن ذلك، دعمت السنغال في عام 2021 ما مجموعه 934 10 طفلاً، من بينهم 786 3 فتاة و148 7 من الفتيان، بالمواد الغذائية ومستلزمات النظافة الصحية، في 239 مدرسة قرآنية بمبلغ يصل إلى 000 749 237 فرنك أفريقي.

50- وفي إطار المكون الخاص بالدعم بالمواد الغذائية ولوازم النظافة الصحية والتدريب المهني، تكفَّل مركز جيندي برعاية ما مجموعه 419 طفلاً، من بينهم 45 فتاة، وتكفَّلت وحدة دعم حماية الطفل برعاية 451 طفلاً، من بينهم 384 فتى و67 فتاة، في إطار دعم الأطفال الذين يعيشون في حالة ضعف شديد.

51- واستفادت 76 مدرسة قرآنية، في عام 2022، من المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك الأرز، ولوزام النظافة الصحية. ويبلغ عدد تلاميذ الكتاتيب المستفيدين 207 9، بينهم 999 4 فتاة. وبلغ إجمالي الكمية الموزَّعة من الأرز 70 طنّاً.

52- وفي عام 2020، عزَّزت الحكومة قدرات 25 عنصراً من اللواء الخاص المعني بالقصَّر في داكار.

2- العنف والعقوبة البدنية وإساءة معاملة الأطفال

53- لم تُلْغَ المادة 285 من قانون الأسرة. ومع ذلك، فإنَّ حظر العقوبة البدنية منصوص عليه في المرسوم 79-1165 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1979، الذي كان في عام 2019 موضوع تعميم من وزير التربية الوطنية موجَّه إلى مفتشيات الأكاديمية لتذكيرها بالحظر المطلق للعقوبة البدنية في المدارس.

54- وتجرِّم أحكام المادة 298 من قانون العقوبات أيضاً العنف البدني والإهمال المتعمد لطفل دون سن 15 عاماً، كما يتضح من القرارات[4] القضائية ذات الصلة.

55- وفضلاً عن ذلك، أنشئت آليات للرصد في هذا الصدد، ولا سيما المراصد المعنية بالتعرض للانقطاع عن الدراسة ووحدات رصد العنف في المدارس والإبلاغ عنه.

56- وقد وُضع إطار مرجعي وطني للكشف عن حالات الخطر التي تؤثِّر على الطلاب وإدارتها، واعتُمد في إطار مشروع وزارة التربية الوطنية "تعزيز دعم حماية الأطفال في التعليم"، ووُضع برنامج "التعلم بدون خوف"، بالتعاون مع الشركاء من المجتمع المدني.

57- وبالإضافة إلى ذلك، تنفَّذ أنشطة للتوعية بالآثار الضارة للعقوبة البدنية وتعزيز أشكال التأديب غير العنيفة والإيجابية من خلال الإذاعات المحلية، في إطار التعاون مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والأطفال والبرلمانيين.

3- قانون الطفل

58- في عام 2018، أنشأت وزارة العدل فريقاً عاملاً شاملاً بموجب الأمر رقم 015923 المؤرخ 4 تموز/يوليه 2018 لوضع مشروع قانون للطفل، بما يتماشى مع التزامات السنغال الدولية بحماية حقوق الطفل. وأحيلت الوثيقة المنقَّحة إلى الأمانة العامة للحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وبعد معالجتها، وتطبيقاً لتوجيهات رئيس الجمهورية بـ "ضمان التعجيل باعتماد مشروع قانون الطفل" (فاعتمده مجلس الوزراء في 13 حزيران/يونيه 2019)، عمَّمت الأمانة العامة للحكومة الوثيقة على جميع الوزارات لإبداء تعليقاتها عليها في أيلول/سبتمبر 2019. والوثيقة الموحَّدة معروضة حالياً على وزارة العدل لمراعاة آخر ما ورد من الأمانة العامة للحكومة من تعليقات.

4- زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وعمل الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

59- اتَّخذت دولة السنغال تدابير مختلفة في هذا المجال. وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

- التصديق التقني في عام 2023 على تقييم الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل؛
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (2022-2030) وخطة العمل الوطنية الخاصة بها (2022-2026)؛
- اعتماد خطة العمل لمكافحة زواج الأطفال (2022-2026)؛
- اعتماد الخطة الوطنية للفتاة (2021-2025)[5]؛

- اعتماد مشروع "New deal"، الميثاق المجتمعي بين الآباء والأبناء.

60- وفيما يتعلق بالتوعية، اتُّخذت التدابير التالية:

- إعداد ونشر براهين وحجج دينية تتعلق بنوع الجنس تستهدف السكان والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية وغيرهم من الجهات الفاعلة المعنية من أجل تعزيز عملية التفكيك الاجتماعي لبعض القوالب النمطية التمييزية في حق النساء والفتيات؛
- إطلاق "حركة 99-05" التي تقودها نوادي الفتيات لتوعية السكان بالقانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في اليوم الدولي لعدم التسامح مطلقا إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛
- نشر براهين وحجج دينية وطبية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تستهدف الجهات الفاعلة والممارسين (وخاصة الأئمة) من أجل تسليط الضوء على الآثار الضارة لهذه الممارسة على صحة النساء والفتيات.

61- استشراف المستقبل:

- اعتماد قانون الطفل ومشروع قانون أمين المظالم المعني بشؤون الطفل؛
- اعتماد قانون بشأن العقوبة البدنية؛
- اعتماد مشروع النظام الأساسي للمدارس القرآنية؛
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية New Deal؛
- تنقيح قانون الأسرة.

جيم- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

62- أقرَّ قانون التوجيه الاجتماعي بطاقة تكافؤ الفرص. وتمكِّن هذه البطاقة حاملها من الاستفادة، حسب درجة إعاقته، من الرعاية المجانية الكلية أو الجزئية في المؤسسات الطبية التابعة للدولة والجماعات المحلية والهيئات العامة وبسعر منخفض في وحدات الخدمات الصحية الخاصة في السنغال.

63- وفيما يتعلق بالتنفيذ، نفَّذت الدولة، في الفترة من 2012 إلى 2023، من خلال البرنامج الوطني لإعادة التأهيل المجتمعي[6]، 316 378 من المشاريع الاجتماعية – الاقتصادية الفردية والجماعية في عدة مجالات تتعلق بالصحة والتجهيز والتعليم والتدريب والتشغيل والعمل الحر والإعانات السنوية والإغاثة في حالات الطوارئ والتعداد والاستهداف لإنتاج بيانات إحصائية. وهكذا منحت الدولة، تحت إشراف وزارة الصحة والعمل الاجتماعي، في الفترة من عام 2015 إلى عام 2023، ما مجموعه 510 70 بطاقات لتكافؤ الفرص، مدعومة ببرامج للتمكين وشبكات للأمان الاجتماعي. وقد أثمرت هذه البرامج النتائج التالية:

- 311 64 شخصاً من ذوي الإعاقة مسجَّلون في برامج مِنح سلامة الأسرة؛
- 728 24 شخصاً من ذوي الإعاقة مسجَّلون في برنامج نظام التأمين الصحي الشامل؛
- 605 8 أشخاص مزوَّدون بالأجهزة اللازمة؛
- التكفل بما مجموعه 242 من العلاجات الباهظة الثمن؛
- 524 2 شخصاً من ذوي الإعاقة يتلقون الدعم المدرسي؛

- 427 2 شخصاً من ذوي الإعاقة يستفيدون من التدريب المهني؛
- منح 832 إعانة مالية سنوية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- توزيع 219 54 سلة غذائية طارئة و000 11 عُدة من مستلزمات النظافة الصحية على الأشخاص ذوي الإعاقة في فترة التصدي لجائحة كوفيد-19؛
- تمويل 854 مشروعاً اقتصادياً لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم؛
- استفادة 633 شخصاً من ذوي الإعاقة من الوصول المجاني إلى شبكة النقل العام داكار والسنغال"DEM Dikk".

64- وفي إطار سياستها الرامية إلى مكافحة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، اعتمدت الدولة القانون 2023-04 المؤرخ 13 حزيران/يونيه 2023 الذي يلغي القانون 76-03 المؤرخ 25 آذار/مارس 1976 الذي نص على إنشاء قرى لإعادة التأهيل الاجتماعي للمصابين بالجذام الذين تعافوا أو تشوَّهت بشرتهم. ويبلغ عدد المستفيدين حالياً من بطاقة تكافؤ الفرص 289 69 مستفيداً. ومن بين هؤلاء المستفيدين 786 20 طفلاً من ذوي الإعاقة تقل أعمارهم عن 18 عاماً، بنسبة تناهز 30 في المائة.

65- وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة 2015-2035، شيَّدت حكومة السنغال وجهَّزت 4 مراكز لإعادة الإدماج الاجتماعي للرعاية المتخصصة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعلق الأمر بالمراكز التالية:

- مركز إعادة الإدماج الاجتماعي في بامبي، المتخصص في إعادة التأهيل الاجتماعي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- مركز إعادة الإدماج الاجتماعي في كاولاك، المتخصص في إعادة التأهيل الطبي والاجتماعي للمصابين بأمراض عقلية؛
- مراكز إعادة الإدماج الاجتماعي في بينيونا، للمصابين بإعاقة ذهنية؛
- مركز إعادة الإدماج الاجتماعي في دارو موستي للأشخاص غير المتكيفين اجتماعيّاً ومتعاطي المخدرات.

66- وفيما يتعلق بإمكانية الولوج إلى المباني العامة، تحرص الحكومة على الامتثال لقانون البناء[7]، الذي يأخذ في الاعتبار تدابير إمكانية الولوج (طريقة براي، الوسائل السمعية البصرية، المصاعد الصوتية، الممرات المنحدرة، وغير ذلك)، ولا سيما فيما يتعلق بأحدث جيل من البنى التحتية. وينسحب الأمر أيضاً على المباني الجامعية المشيَّدة حديثاً، حيث يوجد نظام يسهِّل ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المدرَّجات والمكتبة.

67- كما أنَّ أحدث جيل من وسائل النقل، ولا سيما القطارات الإقليمية السريعة والنقل السريع بالحافلات، يفي بالمعايير الخاصة بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.

68- التحديات:

- تعميم المراحل التجريبية للفصول الجامعة في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية على الصعيد الوطني؛
- تدريب المعلِّمين على لغة الإشارة؛
- تعزيز قدرات مرافق الاستقبال التابعة للمعهد الوطني لتعليم وتدريب الشباب المكفوفين من أجل رعاية الأطفال ذوي الإعاقة البصرية؛

- إنشاء معاهد متخصصة جديدة لضعاف البصر والسمع؛
- تحديث المباني القديمة؛
- توعية الإعلاميين وتدريبهم على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- اللامركزية في الوصول إلى البنى التحتية المناسبة.

69- استشراف المستقبل:

- اعتماد مشاريع المراسيم التطبيقية لقانون التوجيه الاجتماعي؛
- اعتماد طريقة براي والوصف الصوتي ولغة الإشارة في مجال الاتصال.

دال- حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم

70- من بين السياسات ذات الأولوية التي تنتهجها الدولة معالجة مسألتي اكتظاظ السجون والاحتجاز لفترات طويلة وتحسين ظروف احتجاز الأشخاص المحرومين من حريتهم.

71- وفي هذا الصدد، اعتمدت الدولة في عام 2020 القانون رقم 2020-29 المؤرخ 7 تموز/يوليه 2020 بشأن الوسم الإلكتروني، الذي وسَّع طرائق إدارة العقوبات.

72- وأنشأت الدولة، من أجل تنفيذ هذا القانون، مركزاً وطنيّاً للوسم الإلكتروني وخصَّصت ميزانية تزيد على 3 مليارات فرنك أفريقي لاقتناء أساور المراقبة الإلكترونية.

73- وتجدر الإشارة أيضاً، في السياق نفسه، إلى إنشاء اللجنة القضائية داخل المحكمة العليا، المسؤولة عن البت في طلبات التعويض المقدَّمة من الأشخاص الذين صدرت بحقهم قرارات بالاحتجاز السابق للمحاكمة واستفادوا فيما بعد من قرار نهائي برد الدعوى أو بالبراءة. وفي هذا الصدد، أصدرت لجنة التعويضات التابعة للمحكمة العليا 6 قرارات خاصة بالتعويض:

- القرار رقم CS/CI 1 *إيدو كينغ ضد دولة السنغال*، الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2021[8]؛
- القرار رقم CS/CI 2 *مصطفى ويلان ضد دولة السنغال*، الصادر في عام 2020[9]؛
- القرار رقم CS/CI 3 محمد *رسول نديايي وأسان لو ضد دولة السنغال*، الصادر في 30 آذار/مارس 2021[10]؛
- القرار رقم CS/CI 4 *أمبرواز أسين ضد دولة السنغال*، الصادر في 30 آذار/مارس 2021[11]؛
- القرار رقم CS/CI 5 *بيرام ساو ضد دولة السنغال*[12]؛
- القرار رقم CS/CI 6 *مامادو نيانغ ضد دولة السنغال*[13].

74- وفيما يتعلق بظروف الاحتجاز، اتَّخذت الدولة التدابير التالية:

- زيادة بدل الإعالة اليومي للمحتجزين من 462 فرنكاً أفريقياً في عام 2012 إلى 1 152 فرنكاً أفريقياً في عام 2023؛
- زيادة عدد موظفي إدارة السجون[14]؛

- الإعمال المنهجي تدريجياً للمعايير الدولية من حيث المساحة وظروف النظافة الصحية والضوء والتهوية في زنازين مراكز الدرك والشرطة؛
- اقتناء 7 حافلات خلوية لنقل المحتجزين و12 مركبة للمفتشية الجهوية لإدارة السجون في عام 2022؛
- إنشاء وحدة للإنتاج الصناعي والتدريب لإعادة إدماج المحتجزين في عام 2022؛
- تدشين سجن جديد في سيبيكوتان بطاقة استيعابية قدرها 500 محتجز؛
- الزيادة في الميزانية، بحيث انتقلت إلى 995 695 975 10 فرنكاً أفريقياً في عام 2022، بزيادة قدرها 10,6 في المائة؛
- تحويل مديرية إدارة السجون إلى مديرية عامة، بإنشاء ست مديريات ومفتشية داخلية للمؤسسات الإصلاحية.

75- التحديات:

- تخصيص بند في الميزانية خاص برعاية الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة؛
- تهيئة غرف للتفتيش الكامل تفي بالمعايير المطلوبة في جميع السجون؛
- ضمان تلبية أفضل للاحتياجات المحدَّدة للأشخاص المستضعفين؛
- بناء قدرات موظفي إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان؛
- تعزيز الرعاية الطبية والصحية للمحتجزين؛
- زيادة عدد الموظفات من أجل إعمال الحقوق المحدَّدة للسجينات على نحو أفضل.

76- استشراف المستقبل:

- تنفيذ برنامج تحديث البنية التحتية للسجون بحلول عام 2027؛
- إقرار مشروع القانون المتعلق بالمرصد الوطني لأماكن الاحتجاز من أجل توسيع نطاق ضمانات استقلالية المرصد لتشمل المراقبين المفوَّضين؛
- إصلاح قانون الإجراءات الجزائية بغية الحد من مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة في المسائل الجنائية.

هاء- حقوق المهاجرين وعديمي الجنسية

77- صدَّقت دولة السنغال، رغبة منها في القضاء على انعدام الجنسية، على الاتفاقيات ذات الصلة واعتمدت في عام 2022 القانون 2022-01 المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2022 بشأن وضع اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي يلغي القانون 68-27 المؤرخ 24 تموز/يوليه 1968 المتعلق بوضع اللاجئين.

78- وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الدولة خطة عمل وطنية للقضاء على انعدام الجنسية، بما يتماشى مع خطة العمل العالمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفترة 2014-2024 بهدف وضع حد لحالات انعدام الجنسية في السنغال، وفقاً لالتزاماتها. وتنص خطة العمل الوطنية المذكورة على تعديل المادة 3 من القانون رقم 61-10 المؤرخ 7 آذار/مارس 1961 الذي يُقِرُّ الجنسية السنغالية من أجل تمكين الأطفال الموجودين على الأراضي السنغالية من الاستفادة من افتراض اكتساب الجنسية السنغالية إذا كانوا سيصبحون عديمي الجنسية لولا ذلك.

79- ومن المقرَّر أيضاً تنقيح المادة 55 من قانون الأسرة لكي يتسنى تسجيل جميع الأطفال الموجودين في السنغال من أبوين مجهولين في السجل المدني على غرار المواليد الجدد.

80- وتقوم اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة الهجرة غير النظامية[15] بتجميع كل البيانات والمعلومات المتعلقة بالهجرة غير النظامية. وهكذا فهي تتلقى البيانات الإحصائية من صندوق تطوير الإحصاءات كل شهر، وتجمعها وتعالجها وتحلِّلها من خلال قسم التحليل والاستراتيجيات التابع لها. وبالإضافة إلى ذلك، ستمكِّن سياسة الهجرة الوطنية للسنغال، التي خضعت للتحديث في آب/أغسطس 2023، من تحسين معالجة مسألة إحصاءات الهجرة بطريقة متماسكة ومستدامة.

رابعاً- الحقوق المدنية والسياسية

ألف- بناء القدرات في جهاز القضاء

81- لبناء القدرات في جهاز القضاء، تنظَّم بانتظامٍ دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة الجهات الفاعلة في جهاز القضاء[16].

82- ويستفيد القضاة والمترجمون الفوريون وكتَبة المحاكم بانتظام من دورات للتدريب المستمر ينظِّمها مركز التدريب القضائي بالشراكة مع الشركاء التقنيين والماليين حول مواضيع مختلفة.

83- وتنظَّم أيضاً دورات تدريبية لفائدة الجهات الفاعلة في مراكز العدالة في جميع أنحاء البلد. وقد مكَّنت هذه الدورات التدريبية أكثر من مائة وخمسة وسبعين (175) من الجهات الفاعلة في المنظومة من اكتساب معارف محدَّدة تكفل حُسن إنجاز المهام الموكلة إليها.

84- وفي السياق ذاته، عزَّزت الدولة مِلاك الموظفين القضائيين من خلال تعيين 35 قاضياً و30 كاتباً كل سنتين، منذ سنة 2012، ليرتفع إجمالي عدد القضاة إلى 542 قاضياً والكتَبة 472 في عام 2023.

85- كما بذلت الدولة جهوداً تجسَّدت في زيادة ميزانية وزارة العدل، التي بلغت 733 498 779 76 فرنكاً أفريقياً في عام 2023 مقابل 620 073 686 71 فرنكاً أفريقياً في عام 2022، بزيادة قدرها 004 945 936 4 فرنكات أفريقية.

86- وفيما يتعلق بالبنية التحتية، جرى في عام 2022 تسلُّم مبانٍ جديدة مثل مبنى محكمة الاستئناف في تامباكوندا، و15 مكتباً جديداً وقاعة حديثة للمحاكمة في محكمة بيكين - غيدياواي المحلية، ومبانٍ جديدة لمركز التدريب القضائي. وفاقت نسبة بناء محكمة الاستئناف في سان لويس 90 في المائة.

87- وشرعت محكمة تجارية[17] أنشئت في عام 2017 في أداء مهامها في عام 2018.

88- التحديات:

- تعزيز الخريطة القضائية؛
- تعزيز الموارد البشرية؛
- زيادة عدد القضاة لضمان تغطية أفضل للبلد.

89- استشراف المستقبل:

- تحديث البنية التحتية لجهاز العدالة.

باء- حرية التعبير وحماية الصحفيين

90- يكرِّس دستور السنغال الحق في حرية التعبير، من خلال المادة 10 التي تنص على أنَّ "لكل شخص الحق في التعبير عن آرائه ونشرها بحرية بالقول أو الكتابة أو الصورة أو المسيرات السلمية، شريطة ألا تخل ممارسة هذه الحقوق بشرف الآخرين واعتبارهم، أو بالنظام العام".

91- وتشكِّل تعددية وسائل الإعلام مثالاً آخر على حرية التعبير في السنغال.

92- ويتمتع الصحفيون بحرية التعبير ولا يجوز مقاضاتهم لمجرد ممارستهم لهذه الحرية. غير أنَّ هناك استثناءات من هذا المبدأ، شأنه شأن سائر ضروب الحرية. وتشمل هذه الاستثناءات، على سبيل المثال، حالات التشهير أو نشر أخبار كاذبة، وهي أفعال يحكمها قانون العقوبات، بالنظر إلى أنَّ قانون الصحافة لم يُلْغ تجريم أفعال الصحافة.

93- ولضمان حماية أفضل للصحفيين، اعتُمد قانون الصحافة الجديد في عام 2017، وصدر المرسومان المتعلقان بتنفيذه في كانون الثاني/يناير 2021. ويكرِّس المرسومان حيزاً واسعاً لتعزيز وضع الصحفيين ويكرِّسان إصدار بطاقة صحفية لجميع الصحفيين، وهو ما يمكِّنهم من الوصول بسهولة أكبر إلى مكان الأحداث المراد تغطيتها.

94- وبالإضافة إلى ذلك، سيمكِّن نموذج للسترات قيد الاعتماد من التعرف على الصحفيين في الميدان وتيسير علاقاتهم مع قوات الدفاع والأمن المسؤولة عن حفظ النظام.

95- وبموجب المادة 187[18] من قانون الصحافة، توفِّر السنغال الحماية للصحفيين أثناء ممارستهم لمهنتهم.

96- فعلى سبيل المثال، في حالات الترهيب أو المضايقة أو العنف، تُجرى تحقيقات مع الجناة ويخضعون للمحاكمة. ومن الأمثلة على ذلك قضية صحيفة *"Les Echos"*، التي هاجمها أفراد بعد نشر مقال في عام 2020 يتناول إصابة زعيم ديني، وهو زعيم حزب سياسي أيضاً، بفيروس كورونا.

97- وعقب شكوى مديري الصحيفة، ألقي القبض على 6 أشخاص وأحيلوا إلى مكتب المدعي العام للمحكمة المحلية في داكار، وأُودعوا السجن.

98- وبالإضافة إلى ذلك، نظَّمت الحكومة دورات تدريبية بهدف تحسين قدرة قوات الأمن على ضمان حرية التعبير وسلامة الصحفيين.

99- استشراف المستقبل:

- تعزيز توجيه الصحافة الإلكترونية لمكافحة خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي على نحو أفضل.

جيم- استقلال القضاء والانتخابات الحرة

100- لتعزيز استقلال القضاء، أرسى القانون المتعلق بالنظام الأساسي للسلطة القضائية الصادر عام 2017 الحق في الطعن في النقطة التي يمنحها الرئيس المباشر في سياق تقييم النشاط المهني للقاضي. ويضاف هذا الحق إلى حق كل قاض توقع به عقوبة تأديبية في الطعن. وقد ازداد عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس الأعلى للقضاء، ولا يجوز للمجلس التأديبي، المؤلف حصراً من قضاة، أن يقرر عزل أحد القضاة إلا بأغلبية أصوات أعضائه.

101- وثمة تدبير آخر يعزز استقلال السلطة القضائية يتمثل في تخفيض عدد السنوات اللازمة للترقية إلى درجات معيَّنة؛ والغرض من ذلك هو تجنيب القضاة ممارسة وظائفهم بالنيابة بصورة منهجية، لأنَّ العمل بالنيابة لا يخوِّل صاحبه الاستفادة من الضمانات المرتبطة بمبدأ الأمن الوظيفي.

102- وعلاوة على ذلك، فإنَّ هذا المبدأ، المكرَّس في المادة 90 من دستور السنغال، التي تنص على أنَّ "قضاة الحكم يتمتعون بالأمن الوظيفي"، يتناوله أيضاً النظام الأساسي للقضاة من خلال المادة 6 التي تنص على أنه "لا يجوز عزل قضاة الحكم عدا في حالات العقوبات التأديبية من الدرجة الأولى. ولا يجوز إعادة تعيينهم، ولو على سبيل الترقية، دون موافقتهم المسبقة".

103- وقد ذكَّرت المحكمة العليا مؤخراً بضمانة استقلال القضاء هذه في قضية القاضي نغور ديوب، الذي عُيِّن دون موافقته.

104- وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية لعام 2019، تشهد المراجعة المسبقة للسجل الانتخابي وتقارير مراقبي الاتحاد الأوروبي[19] والاتحاد الأفريقي على شفافيتها وحسن سيرها وشموليتها. إذ لم يقدَّم أي طعن إلى المجلس الدستوري.

105- ولضمان حرية الانتخابات وشفافيتها وشموليتها على نحو أفضل، خضع الدستور لإصلاح. وهكذا، فإنَّ القانون الصادر في 5 آب/أغسطس 2023 المعدِّل للقانون الانتخابي نص على إمكانية خفض نسبة تزكية المواطنين للمرشَّحين باعتماد حد أقصى قدره 0,8 في المائة وحد أدنى قدره 0,6 في المائة يُحتسب استناداً إلى السجل الانتخابي العام، ومن ناحية أخرى التزكية الاختيارية للمنتخَبين إلى 8 في المائة من النواب الذين يشكِّلون الجمعية الوطنية أو 20 في المائة من الرؤساء التنفيذيين في الجهات مثل رؤساء البلديات ورؤساء مجالس المقاطعات.

106- كما مكَّن هذا الإصلاح من ضمان وجود ممثلي المرشحين ومشاركة شخصيات مستقلة في لجنة مراقبة التزكيات. وخفِّض أيضاً مبلغ الضمان المالي من 000 000 65 إلى 000 000 30 فرنك أفريقي.

107- ولضمان المشاركة الفعالة لجميع المواطنين في المناصب الانتخابية على نحو أفضل، ألغي مبدأ التزكية في الانتخابات المحلية. كما أصبح العمدة يُنتخب بالاقتراع العام.

دال- السلام والأمن في كازامانس

108- أطلقت حكومة السنغال سياسة هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم على الإنصاف بين أقاليم البلد وتحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد الوطني من خلال خطة السنغال الناشئة. وتدمج الخطة المذكورة تنمية كازامانس باعتبارها أولوية مطلقة بالنظر إلى القيود الهيكلية التي تطرحها الأزمة الأمنية التي طالما أعاقت تنمية الإقليم.

109- وفي هذا الصدد، اتَّخذت الحكومة عدة مبادرات، مثل مشروع القطب الإنمائي في كازامانس، الذي حقق نتائج مهمة من حيث تعزيز الإنتاجية الزراعية وتحسين خطوط النقل بين الشبكة المصنفة والطرق الريفية من أجل تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويندرج بناء جسر فامارا إبراهيما سانيا في هذا الإطار. وفضلاً عن ذلك، وقَّعت السنغال اتفاق سلام مع متمردي كازامانس في 4 آب/أغسطس 2022 في غينيا بيساو.

110- وقد أثمر مشروع القطب الإنمائي في كازامانس، الذي تصل تكلفته إلى 23 مليار فرنك أفريقي، إنجازات مهمة في كازامانس في غضون خمس سنوات من التنفيذ. واستناداً إلى هذه النتائج، طلبت الحكومة مرة أخرى دعم البنك الدولي لتعزيز الإنجازات وتوسيع نطاقها لتشمل إقليم كازامانس بأكمله، في إطار مشروع التنمية الاقتصادية في الإقليم.

111- ويهدف مشروع التنمية الاقتصادية في كازامانس إلى المساهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي وضمان قدرة المجتمعات المحلية في كازامانس على الصمود من خلال دعم الحكم المحلي الشامل والاتصال وسبل العيش في المناطق الريفية.

112- ومن حيث الابتكار مقارنة بمشروع القطب الإنمائي في كازامانس، يرسي مشروع التنمية الاقتصادية في كازامانس نهجاً متكاملاً للتنمية المحلية من خلال إنجاز استثمارات تكميلية تركّز على أشد المجتمعات المحلية ضعفاً في الإقليم. وهكذا ستحدِّد المجتمعات المحلية، في كل بلدية مستفيدة، احتياجاتها الأكثر إلحاحاً وفق ترتيب الأولوية من حيث البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية ودعم سبل العيش.

113- ويهدف مشروع التنمية الاقتصادية في كازامانس إلى دعم الحوكمة، وإشراك المواطنين، والاستثمار العام، ودعم الأنشطة الاقتصادية للسكان في 60 جماعة محلية.

114- ودخل المشروع الجديد الذي أُطلق عليه اسم "مشروع التنمية الاقتصادية في كازامانس" حيز التنفيذ في أيار/مايو 2022.

115- ويهدف مشروع التنمية الاقتصادية في كازامانس إلى تحقيق نتائج تشمل توفير الخدمات للسكان، ولا سيما الحصول على مياه الشرب، وفك العزلة عن الإقليم، والحكم الرشيد بمشاركة السكان والمجتمع المدني. كما يأخذ المشروع في الاعتبار بُعد تغير المناخ وتطوير التكنولوجيا الرقمية لتيسير الوصول إلى المعلومات التقنية والتدريب.

116- وفيما يتعلق بإزالة الألغام من مناطق النزاع، تجدر الإشارة إلى أنَّ المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام في السنغال تمكَّن في عام 2022 من تطهير مساحة قدرها 000 975 1 متر مربع من الأراضي الواقعة في مقاطعات غودومب وزيغينشور وبينيونا وأوسوي.

117- وفي إطار تنفيذ اتفاقية أوتاوا، وضعت الحكومة خطة عمل للفترة 2021-2026 بمبلغ قدره 5,6 ملايير فرنك أفريقي لتحقيق هدف "إزالة الألغام بالكامل" بحلول عام 2026، وتبعاً لذلك تحقيق التنمية المستدامة في كازامانس.

خامساً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية المستدامة

ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في الصحة

المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية

118- اتَّخذت حكومة السنغال تدابير مختلفة لضمان حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية والصحية على قدم المساواة.

119- وتتيح الخطة الوطنية للتنمية الصحية والاجتماعية (2019-2028) للحكومة ضمان حصول جميع الأفراد والأسر والجماعات على الخدمات الصحية الترويجية والوقائية والعلاجية الجيدة دون أي شكل من أشكال الإقصاء. وتشمل التدابير المتخذة لضمان حصول الجميع على الرعاية ما يلي:

- الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل؛
- مجانية خدمة غسيل الكلى؛

- وصول الجميع إلى الخدمات والمرافق الصحية؛
- مجانية الحصول على مضادات الفيروسات القهقرية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛
- تحسين توافر المنتجات والمدخلات الحيوية لصحة الأم والطفل، في جميع المراحل؛
- إنشاء البنى التحتية وتوفير المعدات الصحية؛
- العلاج المجاني لناسور الولادة (تنظيم مخيمات للرعاية في المناطق الريفية).

120- وفيما يتعلق بحق المسنين في الصحة، اتخذت دولة السنغال تدابير مختلفة تشمل إنشاء شعبة للنهوض بأوضاع المسنين وحمايتهم واعتماد برنامج دعم النهوض بأوضاع المسنين، ومنح إعانات للمجلس الوطني للمسنين، الذي أنشئ في عام 2019.

مكافحة سوء التغذية

121- أصبحت وحدة مكافحة سوء التغذية تحمل اسم المجلس الوطني للنهوض التغذية في عام 2020. والمجلس منبر متعدد القطاعات للحوار بشأن السياسات المتعلقة بالتغذية.

122- واعتمدت الحكومة أيضاً سياسات واستراتيجيات للنهوض بالتغذية، تشمل ما يلي:

- السياسة الوطنية للنهوض بالتغذية؛
- خطة السنغال الاستراتيجية متعددة القطاعات للتغذية (2018-2022)؛
- الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والقدرة على الصمود.

123- ومن أجل تحسين الممارسات الفضلى في مجال الرضاعة الطبيعية، اتَّخذت السنغال مبادرة "أقوى بلبن الأم فقط"، ووضعت دليلاً لتغذية الرضع والأطفال الصغار.

124- واتُّخذت تدابير مختلفة لمكافحة سوء التغذية:

- التقييم الدوري للحالة التغذوية للحوامل والمرضعات خلال الفحوص التي تُجرى قبل الولادة وبعدها؛
- تعزيز النهج المتعدد التخصصات والقطاعات والإدارة المجتمعية للإجراءات ذات التأثير الملموس على بقاء الطفل؛
- مكمِّلات فيتامين ألف وإزالة الديدان وإغناء الأغذية للأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 أشهر و59 شهراً باستخدام مساحيق المغذيات الدقيقة.

125- وإلى جانب مشاريع وبرامج الحماية المتخصصة المذكورة أعلاه، يجري تنفيذ مشاريع وبرامج أخرى لفائدة الأطفال. وتشمل هذه المشاريع والبرامج على الخصوص:

- مشروع "الاستثمار في مشروع السنوات الأولى من أجل التنمية البشرية في السنغال"، لتوفير خدمات الصحة والتغذية المجتمعية لما مجموعه 000 930 طفل تتراوح أعمارهم بين صفر و23 شهراً.

الصحة الجنسية والإنجابية

126- بذلت الحكومة جهوداً جبارة في هذا المجال. وتتمثل هذه الجهود فيما يلي:

- إنشاء دائرة وطنية للتثقيف والمعلومات الصحية والاجتماعية بموجب المرسوم 2020-936 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2020 بشأن تنظيم وزارة الصحة والعمل الاجتماعي؛
- مؤسسة الآباء المربّين في الفضاءات الخاصة بالمراهقين والشباب داخل مرافق الصحة العامة؛
- وضع مشروع الصحة الإنجابية للمراهقات والشابات في السنغال.

127- وفي السياق ذاته، عُزِّزت الرعاية الصحية للمراهقين، بما في ذلك:

- إقامة مكتب في شعبة صحة المراهقين؛
- تهيئة وتجهيز فضاءات للمراهقين والشباب في المرافق الصحية.

صحة الأم والطفل

128- وضعت السنغال ونفَّذت عدداً من الخطط والبرامج التي أثمرت إحراز تقدم كبير، بما يشمل ما يلي:

- انخفاض معدل وفيات الأمهات؛
- انخفاض وفيات المواليد، من 26 إلى 21 لكل 000 1 مولود حي بين عامي 2012 و2019؛
- انخفاض وفيات الرضع والأطفال من 65 إلى 37 لكل 000 1 مولود حي بين عامي 2012 و2019.

129- وتشمل الإجراءات التي أسهمت في تحقيق هذه النتائج:

- نهج اللامركزية في تدريب العاملين في القطاع الصحي في الأقاليم؛
- تحسين توافر الموارد البشرية المكرسة لرعاية صحة الأم والطفل من خلال التعيين في الوظيفة العمومية؛
- التعاقد مع أكثر من 000 2 من القابلات الحاصلات على شهادة الدولة، والممرضين والأطباء؛
- إعطاء الأولوية لتخصص الأطباء في أمراض النساء والتوليد والأطفال والتخدير والعناية المركَّزة وتخويلهم منحاً؛
- السياسة المكثفة للمعدات واللوجستيات الصحية؛
- تعزيز رعاية التوليد والمواليد الجدد في الحالات الطارئة من أجل تحسين فرص الرعاية الخاصة بمضاعفات الولادة؛
- توسيع نطاق التدبير العلاجي المتكامل لاعتلالات الأطفال على المستويين السريري والمجتمعي؛
- تعزيز برنامج التمنيع الموسَّع من 6 مستضِدات إلى 12 مستضِداً باعتماد لقاحات جديدة مثل التهاب الكبد B والفيروسة العجلية والمكورات الرئوية والنزلة النزفية وفيروس الورم الحليمي البشري؛
- تنفيذ خطة اتصال متكاملة، بتنظيم حملات وطنية ومجتمعية حول صحة الأم والطفل.

130- استشراف المستقبل:

- زيادة عدد الأسر المؤهَّلة للحصول على المنح العائلية؛

- تنفيذ برامج جديدة لبناء القدرات والتوعية للتصدي للوصم والتمييز في حق المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛
- تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان حق الجميع في الحصول على الرعاية الصحية، ولا سيما استفادة الأطفال والنساء من خدمات الرعاية الطبية؛
- توافر بيانات مفصَّلة عن أنظمة الضمان الاجتماعي ومعدل تغطيتها.

2- الحق في التعليم

التعليم المجاني

131- وضعت الحكومة واعتمدت بيان سياسات عامة (2018-2030)، مشفوعاً بإطار للتفعيل يتمثل في برنامج تحسين الجودة والإنصاف والشفافية في قطاع التعليم والتدريب. ويهدف هذا البرنامج إلى إعمال حق الجميع في التعليم.

132- وبالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة تخفيض رسوم التسجيل بنسبة 75 في المائة في جميع مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي العام التابعة للقطاع العام، وبنسبة 10 في المائة في جميع المؤسسات الخاصة، بموجب الأمر المشترك بين الوزارات رقم 00000705 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2023.

133- ولا تُفرض رسوم تسجيل في مرحلة التعليم الأولي، والرسوم محدَّدة في المرحلة المتوسطة في مبلغ 000 10 فرنك أفريقي لكل تلميذ. ويمكن توزيع الدفع على أقساط على مدى عدة أشهر، ولا يجوز أن يؤدي عدم الدفع بأي حال من الأحوال إلى استبعاد التلميذ.

134- والكتب المدرسية للتلاميذ مجانية في مرحلة التعليم الأولي. وثمة أيضاً مبادرات حكومية تشمل توفير الزي المدرسي، وتوفير الأدوات المدرسية، والمنح الدراسية للطلاب، ولا سيما الفتيات اللواتي يعشن وضع الهشاشة الاقتصادية ويحقِّقن نتائج جيدة، ومن يتحدرن من أسر محرومة دون مراعاة نتائج تحصيلهن الدراسي.

135- وفي المرحلتين المتوسطة والثانوية، يحق للطلاب الاستفادة من التعليم/التعلم حتى لو لم يدفعوا الرسوم الدراسية في الوقت المحدَّد. وتبلغ رسوم الامتحان 000 1 فرنك أفريقي.

136- ويجري تدريجياً اعتماد مجانية التعليم المتوسط والثانوي في السنغال. وتهدف رسوم التسجيل، التي تتراوح قيمتها ما بين 000 3 و000 10 فرنك أفريقي، إلى دعم تشغيل المؤسسات التعليمية.

137- ولكل مدرسة ثانوية ومتوسطة ميزانية تشغيل تبعاً لحجم المدرسة وعدد الطلاب فيها.

الانقطاع عن الدراسة والأمية في صفوف الفتيات

138- وفقاً للبيانات الإحصائية لعام 2019[20]، يبلغ معدل الانقطاع عن الدراسة 7,90 في المائة على الصعيد الوطني، موزعة على 8,7 في المائة في صفوف الفتيان و7,2 في المائة لدى الفتيات.

139- وعلى مستوى السلك المتوسط، بلغ معدل الانقطاع عن الدراسة على المستوى الوطني، في عام 2019، 8,4 في المائة، وهو أعلى قليلاً في صفوف الفتيان بنسبة 9,1 في المائة، مقابل 7,7 في المائة لدى الفتيات. وتسجَّل أعلى معدلات الانقطاع عن الدراسة في كولدا (18 في المائة) وماتام (15,3 في المائة) وكيدوغو (15,2 في المائة).

140- ولمكافحة ظاهرة الانقطاع عن الدراسة، اتُّخذت تدابير تشمل ما يلي:

- الأمر رقم 007383 المؤرخ 27 آذار/مارس 2023 المتعلق بحماية الأطفال والشابات في المدارس والمنشآت؛
- تنفيذ مشروع "ألما" الرامي إلى تمكين الفتيات والشابات في المدارس الثانوية والمتوسطة بمبلغ قدره 000 699 3 فرنك أفريقي؛
- إقرار خطة عمل لإنهاء زواج الأطفال في عام 2023؛
- إقرار وحدة تدريبية في عام 2022 حول حماية الأطفال على الإنترنت من سوء المعاملة والتحرش والعنف في المدارس.

تعليم القرآن

141- حرصت دولة السنغال على جعل المدارس الدينية نموذجاً بديلاً للتعليم والتدريب. وهكذا أصبحت مفتشية المدارس القرآنية مديرية وطنية منذ عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، أقر مجلس الوزراء القانون المتعلق بالنظام الأساسي للمدارس القرآنية واعتمده، وأصدر رئيس الجمهورية، في أعقاب مشاورات إضافية من أجل حشد تأييد غالبية الجهات الفاعلة المعنية لهذا الإصلاح الهام، تعليمات بتحديثه.

142- وضِمن التوجه نفسه، استثمرت الدولة أكثر من 8 مليارات فرنك أفريقي لبناء المدارس القرآنية وإعادة تأهيلها ودعمها في إطار تنفيذ مشروع دعم تحديث المدارس القرآنية ومشروع تحسين جودة التعليم الأساسي وإنصافه.

التعليم الجامع

143- لدعم عملية إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في منظومة التعليم الجامع، اتَّخذت الدولة تدابير من قبيل:

- الانتهاء في عام 2022 من وضع ورقة السياسة العامة بشأن التعليم الجامع والخاص؛
- تنفيذ مشروع التعليم الجامع الذي أُطلق عليه اسم "FAIRE L'ÉCOLE"، مع تنظيم دورات تدريبية للمدرِّسين؛
- تنظيم موائد استشارة مع السلطات الإدارية وحملات توعية لتسجيل الأطفال ذوي الإعاقة.

144- وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الدولة في إطار من التعاون مع منظمات غير حكومية مثل منظمة humanité & Inclusion ومنظمة Sensorial Handicap Coopération لتعزيز فرص حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم من خلال فصول دراسية جامعة.

145- التحديات:

- تعميم نموذج التعليم الجامع على الصعيد الوطني.

3- مكافحة الفقر والحق في التنمية

146- لمكافحة الفقر، أنشئت وزارة التنمية المجتمعية والعدالة الاجتماعية والإقليمية، التي تضم العديد من المبادرات والهياكل الرئيسية:

- المفوضية العامة للحماية الاجتماعية والتضامن الوطني؛
- وكالة نظام التأمين الصحي الشامل؛

- صندوق التضامن الوطني؛
- مفوضية الضمان الاجتماعي؛
- البرنامج الوطني لمِنح سلامة الأسرة.

147- كما بُذلت جهود في مجال مكافحة الفقر في المناطق الريفية من خلال برنامج الطوارئ للتنمية المجتمعية، الذي أُطلقت مرحلته الثانية في عام 2018، بميزانية قدرها 300 مليار فرنك أفريقي.

148- وقد أثمر البرنامج نتائج[21] مشجِّعة على الصعيد الوطني.

149- وأُحرزت نتائج[22] مماثلة في تنفيذ برنامج الطوارئ لتحديث المحاور والمناطق الحدودية بين عامي 2017 و2019.

150- ولمكافحة بطالة الشباب، أنشأت حكومة السنغال هيئات ووضعت برامج، تشمل:

- الوكالة الوطنية للنهوض بتشغيل الشباب؛
- المجلس الوطني لإدماج الشباب وتشغيلهم؛
- برنامج الطوارئ للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب "XËYU NDAW ÑI" بميزانية قدرها 450 مليار فرنك أفريقي[23]؛
- برنامج تكثيف اليد العاملة؛
- صندوق تمويل التدريب المهني والتقني، بتدريب أكثر من 000 70 شخص ودعم أكثر من 000 1 على الصعيد الوطني في عام 2022؛
- المفوضية العامة لريادة الأعمال السريعة لدى النساء والشباب، التي سجَّلت 209 106 مستفيدين مباشرين من الائتمان على المستوى الوطني؛
- برنامج مراكز المبادرات الخاصة بالعمالة المحلية 2022[24]؛
- الاتفاقية الوطنية بين الدولة وأرباب العمل، بميزانية ارتفعت من مليار فرنك أفريقي إلى 10 مليارات فرنك أفريقي في عام 2022.

4- الحصول على مياه الشرب

151- بذلت دولة السنغال، في إطار سياستها الرامية إلى حصول الجميع على المياه، جهوداً كبيرة تشمل ما يلي:

- إنشاء محطة ثالثة لمعالجة مياه الشرب في "كور مومار سار"، بسعة تصل إلى 000 200 متر مكعب من المياه يوميّاً؛
- إنشاء محطة للتحلية في ماميل؛
- تنفيذ مشروع الوصول المستدام إلى مياه الشرب والصرف الصحي للفترة 2018-2022؛
- بناء 158 بئراً جديداً و132 برج مياه في إطار برنامج الطوارئ للتنمية المجتمعية.

باء- التنمية المستدامة

152- لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، اعتمدت السنغال عدة تدابير:

- القانون رقم 2022-18 المؤرخ 23 أيار/مايو 2022 المنشئ للشركة الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات؛
- القانون 2023-15 المؤرخ 2 آب/أغسطس 2023 بشأن قانون البيئة.

153- وللتخفيف من آثار تغير المناخ، شيَّدت السنغال محطات للطاقة الشمسية في ماليكوندا، محطة بوخول، ومحطة تين ميرينا، ومحطة توليد الطاقة الريحية "طيبة"، وتثبيت حواجز وقائية في ساحل السالي، وإعادة التحريج بغرس 600 000 شجرة في عام 2019، واعتمدت وسائل نقل أقل تلويثاً (القطارات الإقليمية السريعة، النقل السريع بالحافلات).

154- واعتمدت السنغال في عام 2022 برنامج تحديث مصائد الأسماك التقليدية (2021-2026) بتكلفة إجمالية قدرها 430 مليار فرنك أفريقي، الذي يروم تحقيق عدة أهداف[25]، وقامت ببناء العديد من وحدات المعالجة وتصنيع الثلج ، ورصيف عائم في ميناء ندايان وبنى تحتية للتفريغ في بارني وبوتو وسومبيديون ونغابارو.

155- التحديات واستشراف المستقبل:

- اعتماد قانون جديد للمياه؛
- مواصلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- مواصلة التدابير الرامية إلى الحد من الفقر؛
- تعزيز مراعاة الجوانب البيئية في البرامج المعتمدة.

Notes

[1] Ziguinchor, Matam, Kédougou, Kaolack et Thiès.

[2] n°2018-1969.

[3] - Affaire MP et Mame Ibrahima SECK contre Mouhamed SEYE pour viol, actes contre nature instruite par le Premier Cabinet d'instruction (année 2021) ;
Affaire MP et Dame Ndiéguène contre Mnadiaye Ndiéguène pour viol, instruite par le Premier Cabinet (année 2021) ;
- Affaire MP et El hadji Malick SAMB contre Talla DIAO, Cheikh Ahmed Tidiane SECK et X pour coups mortels, CBV sur un enfant de moins de 15 ans ayant entrainé la mort, recel de cadavre, infraction aux lois sur les inhumations, mise en danger de la vie d'autrui, complicité de coups mortels, complicité de CBV sur un enfant de moins de 15 ans, délaissement d'un enfant en lieu solitaire ayant occasionné la mort (année 2022) en règlement définitif;
Affaire MP et Cheikh Sadibou BA contre Samba SY pour CBV sur mineur de moins de 15 ans (année 2022) en cours de jugement.

[4] En 2019, la cour d'appel de Saint-Louis a condamné un maitre coranique répondant au nom de Cheikh Tidiane Lo à 2 ans d'emprisonnement ferme pour des faits de coups mortels sur un enfant mineur de 15 ans. Et a prononcé une condamnation de deux ans d'emprisonnement ferme contre une institutrice du nom de Marne Farma Ndiaye pour des faits similaires.

[5] L'Agenda national de la Fille, structuré autour de huit (08) priorités, s'assigne l'objectif d'offrir aux filles sénégalaises, un environnement propice à l'effectivité de leurs droits, à la prise en compte de leurs besoins et à leur pleine participation dans la gouvernance des affaires de la cité. Des filles des quatorze (14) régions du Sénégal ont participé à l'élaboration de cet agenda et ont partagé leurs priorités, leurs aspirations pour un développement durable. Cet agenda a été lancé officiellement le 23 Octobre 2021.
En ce qui concerne les aspirations relatives aux pratiques néfastes, l'agenda vise :
- L'appropriation des lois par les communautés ;
- La sensibilisation au niveau des communautés ;
- Le renforcement des structures de prise en charge holistique sur toute l'étendue du territoire ;

- L'application rigoureuse de la loi pour dissuader les auteurs de VBG y compris les MGF et les ME.

[6] Institué par le décret 2018-1236 du 05 juillet 2018, le PNRBC permet de garantir aux personnes handicapées, l'exercice de droits fondamentaux.

[7] Article L5 « Les dispositions architecturales et les aménagements des bâtiments servant :
- l'habitation collective ou destinés à abriter des travailleurs ;
- d'édifices publics destinés à la formation, notamment les locaux scolaires, universitaires ; et
- les établissements sanitaires doivent être conformes aux normes de constructions pour l'accès des personnes handicapées ».

[8] Dans cette affaire, le sieur Edou a été indemnisé à hauteur de 4 millions après avoir été retenu en détention provisoire pour 05 ans, pour association de malfaiteurs, vol en réunion la nuit avec usage d'armes.

[9] Il était inculpé pour association de malfaiteurs, vol en réunion, faux en écriture privé de banque, violences et voies de fait sur agents, détention illégale d'armes, pour 6 ans. La commission a retenu que le préjudice moral et matériel ont été prouvé et leur a alloué à la somme d 3.500.000.

[10] Ici, les présumés, inculpés pour association de malfaiteurs, meurtres avec usage d'armes, ont vu leur demande d'indemnisation rejetée, hors la présence du parquet.

[11] Il a été indemnisé à hauteur de 4.500.000 FCFA après sa détention provisoire pendant 6 ans pour association de malfaiteurs et assassinat.

[12] La commission a déclaré son recours irrecevable.

[13] Il a été indemnisé à hauteur de 500.000 après sa détention provisoire pour 11 mois.

[14] Près de 2000 agents dont 337 femmes.

[15] créé par Décret n°2020-2393 du 30 décembre 2020.

[16] Sur la responsabilité pénale et disciplinaires des agents de l'application de la loi en cas de torture et autres peines ou traitements inhumains ou dégradants en 2022 ; atelier sur la poursuite des auteurs de traite et des trafiquants de migrants et la protection des victimes avec les acteurs judiciaires (promotion sortante 2016-2018) ; formation au niveau des ressorts des 5 cours d'appel en 2022.

[17] Mis en place par la loi n° 2017-24 du 28 juin 2017.

[18] « lorsque l'entrave à la liberté de la presse et de la communication est exercée avec violence sur le journaliste, le technicien des médias ou contre l'entreprise de presse, les dispositions du code pénal relatives aux violences volontaires, destructions et dégradations sont applicables ».
Il en est de même en cas d'agression commise par toute personne physique ou morale, autorité publique, contre un journaliste ou un technicien des médias dans le cadre de l'exercice de sa profession… ».

[19] https://www.eods.eu/library/senegal_moe_ue_2019_rapport_final.pdf

[20] ANSD.

[21] La réalisation des pistes rurales de 700 Km dans les régions de Thiès Louga Fatick Kaolack Matam Saint Louis Kolda et Sédhiou ; l'électrification de 271 villages dans les mêmes régions en plus de Kédougou et Tambacounda ; l'amélioration continue de l'accès à l'eau par la construction de 115 forages et 79 châteaux d'eau dans les régions de Thiès, Louga, Fatick Kaolack, Matam, Saint Louis, Kolda Sédhiou, Ziguinchor, Tambacounda et Kédougou ; la distribution de 789 équipements au profit des femmes en milieu rural.

[22] la création de plus de 20.000 emplois directs et indirects dans les différents domaines d'intervention ;la réalisation de 317 infrastructures et équipements sociaux de base ; la prise en charge sanitaire de 90.890 personnes consultées entre 2019-2022 ; le suivi prénatal de 4.049 femmes enceintes dans les zones rurales ; le désenclavement de 383 localités par la construction de 19 tronçons pour un linéaire total de 361,93 Km de pistes, de 5 ouvrages de franchissement et la dotation de vedettes et de pirogues motorisées pour les fleuves Sénégal et Casamance et les îles du Saloum; le financement de 156 projets de femmes rurales ; la dotation de vingt (20) ambulances médicalisées en zones rurales et à l'Université Gaston Berger de Saint-Louis.

[23] Un recrutement massif de jeunes dans les quatorze (14) régions du Sénégal dans les secteurs suivants : éducation (4 628), cadre de vie (1664), nettoiement (8721),santé (364), sport (263), environnement (9140), service civique (698), animation socio-éducatif (349), sécurité (6000), Promoville (523), AGETIP (2899), tourisme (162), le FERA (15673), CNEE (14035).

[24] *(Rapport Annuel Direction de l'emploi, 2022).*

[25] L'augmentation des quantités débarquées, la régularité des débarquements, le développement d'une nouvelle industrie de fabrication de pirogues, l'accès des acteurs de la pêche aux financements, la création de 1200 emplois directs et près de 10.000 emplois indirects, la modernisation des conditions de travail des acteurs et l'amélioration de leur sécurité à travers notamment l'octroi gratuit de gilets et de GPS.